الشفافية والمساءلة كآلية لمكافحة الفساد –دراسة مقارنة بين مستجدات التعديل الدستوري 2020 – وآليات الفقه الإسلامي

Transparency and Accountability as a Mechanism to Combat Corruption: A Comparative Study between the Updates of the 2020 Constitutional Amendment and the Mechanisms of Islamic Jurisprudence.

ط. د. **مومن مسعود العربي***

مخبر الفقه الحضاري ومقاصد الشريعة

كلية العلوم الإسلامية، جامعة باتنة 1

larbi.moumenmessaoud@univ-batna.dz

د. **صالح الدين شرقي**

مخبر الفقه الحضاري ومقاصد الشريعة

كلية العلوم الإسلامية، جامعة باتنة 1

salaheddine@univ-batna.dz

تاريخ الاستلام: 2024/09/14 تاريخ القبول 2024/10/25 تاريخ النشر 2024/12/17

ملخص:

يلقي هذا البحث الضوء على جهود الجزائر في مكافحة الفساد، مستعرضًا الإطار التشريعي والدستوري الذي تم وضعه لهذا الغرض مع مقارنة ذلك بمقررات الشريعة الإسلامية وسبقها في محاربة هذه الظاهرة من خلال آليتي الشفافية والمساءلة. إذ أن الجهود المبذولة سابقًا وبعد التوقيع على المعاهدات والاتفاقيات الدولية والإقليمية المتعلقة بمحاربة ومكافحة الفساد لم تحقق النتائج المرجوة بسبب غياب الإرادة السياسية الحقيقية، وغياب تجسيد البرامج والحلول المسطرة، مما أدى إلى تفاقم الظاهرة، وتسبب في توليد

* المؤلف المراسل

احتجاجات شعبية واسعة مثلها حراك **22 فبراير2019**، نستعرض في هذا البحث سعي السلطة السياسية من خلال مستجدات التعديل الدستوري الأخير **2020** من خلال إضافة مواد جديدة تعزز الشفافية والمساءلة وتحارب الفساد، وتأسيس هيئات وآليات جديدة تعزيز دور المؤسسات الرقابية.

الكلمات المفتاحية: الشفافية، المساءلة، الرقابة، مكافحة الفساد.

Abstract:

This research sheds light on Algeria's efforts to combat corruption, examining the legislative and constitutional framework established for this purpose and comparing it with the principles of Islamic Sharia, which has long addressed this issue through mechanisms of transparency and accountability. Despite previous efforts and the signing of international and regional treaties and agreements related to fighting corruption, the desired results have not been achieved due to the lack of genuine political will and the failure to implement planned programs and solutions. This has led to the exacerbation of the problem and sparked widespread public protests, such as the February 22, 2019 movement. In this research, we explore how the political authority, through the recent 2020 constitutional amendment, has sought to introduce new provisions that enhance transparency, accountability, and combat corruption, as well as the establishment of new bodies and mechanisms to strengthen the role of regulatory institutions.

Keywords: Transparency, Accountability, Oversight, Anti-corruption.

مقدمة:

للفساد انعكاسات وتكلفة اجتماعية واقتصادية وسياسية باهظة نتيجة للأثار السلبية التي يخلفها حيث يعمل على إعاقة عملية التنمية وتطور المجتمعات، ويقوض بناء الديمقراطية، ولمضاعفاته الوخيمة على جميع الاصعدة، كما أنه يناهض قيام دولة القانون والمؤسسات، مما يجعل الوقاية منه ضرورة ومصلحة عامة دوليًا ومحليًا، وكان لا بد من وضع ورسم سياسيات كفيلة بمحاربة هذه الظاهرة وتحقيق التنمية المستدامة والشاملة.

صادقت الجزائر على مختلف المعاهدات والاتفاقيات الدولية والإقليمية المتعلقة بمحاربة ومكافحة الفساد ، مثل اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد **2003**[1]، وحرصا منها على مسايرة المجهودات المبذولة على المستوى الدولي في هذا الصدد، قامت الجزائر بسن مجموعة من القوانين تتعلق بمكافحة

الظاهرة وبالوقاية منها وتبنت سياسة وقائية وردعية للتصدي بكل حزم لمختلف جرائم الفساد ومحاربة أشكال التلاعب بالمصلحة العامة و المحسوبية والرشوة واستغلال النفوذ وما يصاحبه من إضعاف الثقة في مؤسسات الدولة من قبل المواطنين، وكان ذلك جليا من خلال صدور قانون رقم **01/06**[2]، تضمن انشاء هيئة إدارية وطنية مستقلة ألا وهي الهيئة الوطنية للوقاية من الفساد ومكافحته. وما تبعها من مراسيم رئاسية وتنفيذية، تجاه هذا الصدد، إلا أن تخلف الإرادة السياسية الجادة والحازمة جعل الآثار الإيجابية لهذه الهيئات والقوانين ضعيفة إن لم نقل منعدمة، ولم ترقى إلى مستوى التطلعات المطلوبة منها.

دل على عدم جدوى هذه السياسة ما آلت إليه الأوضاع السياسية والاجتماعية والاقتصادية المزرية مما تسبب في موجة احتجاجات سلمية عرفت بالحراك الشعبي أقرها المشرع الدستوري صراحة بعبارة: "يعبر الشعب عن حرصه لترجمة طموحاته في هذا الدستور بإحداث تحولات اجتماعية وسياسية عميقة من أجل بناء جزائر جديدة، طالب بها سلميا من خلال الحراك الشعبي الأصيل الذي انطلق في **22** فبراير **2019**" [3] كانت هذه المطالب وغيرها تحتاج الى مراجعة دستورية معمقة لتلبيتها، من أجل ذلك أولت القيادة السياسية في البلاد اهمية خاصة لهذا التعديل وعينت لهذا الغرض لجنة خبراء لأول مرة بعد الاستقلال حملها المرسوم الرئاسي **30/20** المؤرخ في**11**جانفي **2020** يتضمن إنشاء لجنة خبراء مكلفة بصياغة اقتراحات لمراجعة الدستور وهذا التعديل الدستوري[4] جاء بإصلاحات لعل أهمها مكافحة الفساد و تبني إرادة جدية في السعي إلى بلورة آليات تتعلق بأخلقة الحياة العامة في المجالات السياسية والاقتصادية وغيرها، وتكريس **الشفافية والمساءلة** في مختلف دواليب السلطة العامة، ولعل إضافة مواد دستورية جديدة تعزز الشفافية والمساءلة وتحارب الفساد وسعي المؤسس الدستوري لدسترة الهيئة العليا للشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته لأبرز دليل على هذا المسعى، ناهيك عن حرص رئيس الجمهورية شخصيا عن التذكير بهذه السياسة في مختلف المناسبات والخرجات واللقاءات السياسية و الإعلامية وحرصه الشديد على رقمنه مختلف القطاعات إذ لا يخفى حجم ومدى الشفافية الذي تقدمه.

الإشكالية: مما تقدم ذكره يمننا طرح إشكالية عامة وهي ما الجديد الذي أتى به المشرع الجزائري فيما يخص تعزيز وتفعيل دور الشفافية والمساءلة في التعديل الدستوري الأخير الذي محوره الأساسي مكافحة الفساد وتمكين لحكم الراشد؟

ويمكننا طرح إشكاليات فرعية:

- ماهي الشفافية والمساءلة وأهميتهما؟ وكيف عرفها الفقه الإسلامي؟
- ماهي الأجهزة والأدوات والمواد القانونية التي مسها التعديل أو الإضافة والتعزيز؟
- أهمية الشفافية والمساءلة في مكافحة الفساد وهل وفق المشرع في محاصرة الظاهرة أو الحد منها، مقارنة بوسائل النظام الإسلامي في معالجة الفساد؟

وسنحاول الإجابة عن الإشكالية من خلال المبحثين التاليين:

المطلب الأول: تحدثت فيه عن ماهية الشفافية والمساءلة وأهميتهما ومتطلباتهما والعلاقة بينهما، إضافة إلى توضيح معنى الشفافية والمساءلة في الفكر الإسلامي وارتباطها بالحكم الرشيد.

المطلب الثاني: وفيه تطرقنا إلى آلية مكافحة الفساد من خلال المستجدات المتعلقة بالشفافية والمساءلة في التعديل الدستوري 2020 وكما وضحنا ما يقابله من آليات مكافحة الفساد من خلال الشفافية والمساءلة في الشريعة الإسلامية.

المطلب الأول: ماهية الشفافية والمساءلة، الأهمية، والمتطلبات

الفرع الأول: ماهية كل من الشفافية والمساءلة

أولا– تعريف الشفافية

1– لغة: شف، يشف، شفاف أي الشيء الذي يستشف ما وراءه، كما تعني القدرة على إبصار الأشياء الموضوعة خلف الشيء، وبالتالي رؤية هذه الأشياء ومعرفة حقيقتها[5].

2 –التعريف في الاصطلاح:

التعريف: عرفتها منظمة الشفافية العالمية هي: العلانية والتصريح الواضح للبيانات والآليات والواردات والصادرات والصرفيات الحكومية والإدارية من خلال وسائل الإعلام والوسائل الرقابية الأخرى، مما يتيح للمجتمع المدني والإعلام والقضاء والمواطنين كافة معرفة مجريات الأعمال الإدارية والحكومية.

تعني التدفق الحر للمعلومات للجميع وعلى كافة المستويات، كما تضمن انفتاح المؤسسات على المجتمع من أجل معرفة نشاطاتها[6] فتحقيقها يتطلب إيجاد كل الوسائل والسبل التي تقرب المواطنين من المعلومات، وإدراكهم لآليات صنع القرار.

الشفافية تُعتبر نقيض السرية، حيث إن السرية تعني إخفاء الأفعال عن عمد، بينما تشير الشفافية إلى الكشف عن هذه الأفعال والإفصاح عنها بوضوح. الشفافية تتيح للمجتمع الاطلاع على التصرفات والإجراءات، مما يعزز الثقة والمصداقية، في حين أن السرية غالبًا ما تؤدي إلى الشكوك وتثير التساؤلات حول النوايا والخلفيات.

وينطبق ذلك على أعمال الحكومة جميعها بوزاراتها المختلفة، كما ينطبق على أعمال المؤسسات الخاصة التي يتضمن عملها تأثيراً على مصلحة الجمهور والمؤسسات غير الحكومية[7].

وعرفها البعض الشفافية على أنها آلية الكشف والإعلان من جانب الدولة عن أنشطتها كافة في التخطيط والتنفيذ. كما عرفت بأنها الانفتاح إلى العامة، وتوضيح الأسس والمبادئ إلى العامة، والنظرة التشاركية التفاعلية للقرارات و التعليمات.

وعرفتها هيئة الأمم المتحدة الشفافية: حرية تدفق المعلومات معرفة بأوسع مفاهيمها، أي توفير المعلومات والعمل بطريقة منفتحة تسمح لأصحاب الشأن بالحصول على المعلومات الضرورية للحفاظ على مصالحهم واتخاذ القرارات للمناسبة، واكتشاف الأخطاء[8]

فالشفافية مصطلح تعبر به الجهات المعنية بمكافحة الفساد في العالم معبرة عن ضرورة اطلاع الجمهور على منهج السياسات وكافة المعنيين بغية الحد من الغموض ومشاركة العامة بشكل واضح.[9]

انطلاقاً مما سبق، يمكن تعريف الشفافية بأنها نهج يعتمد على الوضوح، العلنية، الدقة، الصراحة، والانفتاح في مختلف الأنشطة والمجالات التي تتم بين مختلف المستويات داخل

الجهاز الحكومي، وبين الأجهزة الحكومية والجمهور، بما يحقق المصلحة العامة دون تعارض معها.

3: أهمية الشفافية ومتطلبات تحقيقها:

الشفافية تعد إحدى وسائل مكافحة الفساد، حيث تقوم بدورها بطرق مباشرة وغير مباشرة. ففي الطريق المباشر، تعمل الشفافية كحاجز أمام الفساد، إذ يؤدي المسؤول أو الموظف مهامه في بيئة واضحة ومكشوفة للجميع. كما تشكل حافزًا له عند عرض أعماله وإنجازاته وما حققه داخل مؤسسته أمام الجمهور والإعلام، مما يتيح الفرصة لتلك الأعمال أن تكون محل تحليل، نقد، متابعة، أو تدقيق ودعم.

أما تأثيرها غير المباشر، فتسهم الشفافية في مكافحة الفساد عبر تعزيز المحاسبة والمساءلة والرقابة. وذلك من خلال إتاحة المعلومات على فضاءٍ واسع، مما يتيح فرصًا أكبر للرقابة والمساءلة. كما تخلق الشفافية شعورًا بوجود رقابة مستمرة يصعب تحديد مصدرها أو توقيت تفعيلها. وهذا يساعد في تحديد بؤر الفساد وحصرها، ومعالجتها بتسمية المسؤولين عنها. وبالتالي، فإن العلاقة بين الشفافية والفساد هي علاقة عكسية؛ فكلما زادت الشفافية في المجتمع وعلى جميع المستويات، ارتفعت القدرة على مكافحة الفساد والحد من آثاره، لأن الفساد لا يزدهر إلا في بيئات تفتقر إلى الوضوح وتسيطر عليها السرية والغموض.

فالشفافية ونشر المعلومات لها أهمية كبيرة في تعزيز الشفافية والمساءلة في الحكومات. من خلال توفير المعلومات بشكل شفاف ومتاح، يتم بتحقيق عدة فوائد، بما في ذلك:

1. تقليل الفساد: إذا كانت المعلومات متاحة بشكل شفاف، يصعب على الجهات المعنية إخفاء الفساد أو التلاعب بالبيانات، مما يساهم في تقليل حدوث الفساد.
2. تقييم أداء الحكومة :يسمح نشر المعلومات وتوفيرها للجميع بتقييم وتقدير أداء الأجهزة الحكومية، سواء كانت هذه التقديرات إيجابية أو سلبية.

3. مساءلة الحكومة :يمنح الشفافية المواطنين حق المساءلة للحكومة بشأن سوء التسيير أو النقائص والثغرات المرتبطة بها، وهذا يعزز الشفافية والمساءلة في عمل الحكومة.
4. المشاركة في تسيير الشأن العام :يمكن للمواطنين المشاركة في تسيير الشأن العام من خلال تقديم الاقتراحات وطرح البدائل، وهذا يعزز دورهم في صناعة القرارات وتوجيه الحكومة.

كما تعتبر الشفافية ركن أساسي في أي عملية مساءلة مجتمعية فهي تقوم على إتاحة المعلومات جميعها من قبل السلطات العامة للمواطنين، وبالتالي يساعدهم على معرفة القرارات التي صدرت عن السلطات العامة من حيث أسباب اتخاذها وآلية تنفيذها وبالتالي تمكنهم من انتقاد أي قرار أو مراقبة عملية تنفيذه، وتقييم النتائج المترتبة عليه ومحاسبة الجهات الرسمية على أي إخفاق تقوم به، وتصويب القرارات الخاطئة.

ثانيا: تعريف المساءلة:

أ– **التعريف اللغوي:** مصدر سأل يسأل، مساءلة فهو مسائل، والمفعول مساءل، ويقال ساءله عن أمر: استخبره سأله عنه، ويقال سأل فلانا حاسبه.

ب– **التعريف الاصطلاحي:** المساءلة إمكانية مساءلة الشعب ومحاسبته للحكام عما يفعلونه من أعمال تخص الشؤون العامة[10] كما يرجع تسمية المساءلة Accountability إلى لفظ الحساب Account، ويعني مضمون هذا اللفظ أن الفرد لا يعمل لنفسه فقط بل أنه مسؤول أمام الآخرين[11]

يعرّف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي المساءلة على أنها الطلب من المسؤولين تقديم التوضيحات اللازمة لأصحاب المصلحة حول كيفية استخدام صلاحياتهم وتصريف واجباتهم، والأخذ بالانتقادات التي توجه لهم وتلبية المتطلبات المطلوبة منهم وقبول بعض المسؤولية عن الفشل وعدم الكفاءة أوعن الخداع والغش[12]

وكما تعرفها ذات المؤسسة على: أنها الطلب من المسؤولين تقديم التوضيحات اللازمة لأصحاب المصلحة حول كيفية استخدام صلاحيتهم وتصريف واجباتهم، والأخذ بالانتقادات التي توجه لهم، وتلبية المتطلبات المطلوبة منهم، وتقبل المسؤولية عن الفشل وعدم الكفاءة، أو عن الخداع والغش، كما تتطلب المساءلة وجود حرية المعلومات، وقدرة أصحاب المصلحة على تنظيم أنفسهم وسيادة القانون[13]

فالمساءلة هي واجب المؤسسات والموظفين؛ تقديم تقارير دورية عن نتائج عملهم وكفاءاتهم ومدى تحقيقهم للأهداف المقررة، إضافة إلى الحاجة إلى تفعيل نظم المساءلة وتقويتها، التي بموجبها يلتزم الموظف العام بتقديم بيانات وتقارير عن أعماله وقراراته، وتفسيراتها في حال السؤال عنها من قبل الجهات ذات العلاقة، وفي مقدمتها المواطنون[14]

انطلاقاً مما سبق، يمكن تعريف المساءلة بأنها نظام يلزم المسؤولين في الوظائف العامة، سواء كانوا منتخبين أو معينين، كالوزراء أو الموظفين أو أي كان في مناصب ذات مسؤولية، بتقديم تقارير دورية تفصيلية حول سير العمل في مؤسساتهم أو وزاراتهم. تشمل هذه التقارير توضيح القرارات المتخذة، تفسير السياسات المتبعة، والاستعداد لتحمل المسؤولية عن النتائج المترتبة على هذه القرارات. كما يلتزم المسؤولون بتوضيح الإيجابيات والسلبيات، ومدى نجاح أو فشل سياساتهم في تحقيق الأهداف المرسومة.

جـ- أهمية المساءلة ومتطلبات تطبيقها:

تعتبر آلية المساءلة إحدى أهم الأدوات في مكافحة الفساد، حيث تشكل معيارًا لضبط أداء الحكومة وأداة لتقييم العاملين في مؤسسات الدولة وإداراتها. عندما تتم محاسبة المسؤولين من قبل الهيئات الرسمية المختصة، أو عبر المجتمع المدني والإعلام والرأي العام، ينعكس ذلك في الحد من التجاوزات والانحرافات في المؤسسات والإدارات الحكومية، والتي قد تنحرف عن وظائفها وأهدافها في حال تراجع أو تقليص آليات المحاسبة بشكل متعمد.

المساءلة تعزز ثقة الجمهور في المؤسسات الحكومية، حيث يشعر المواطنون بأن حقوقهم محمية وأن هناك آليات للشكوى والمتابعة والتحقيق في حال حدوث أي تجاوزات. هذا بدوره يزيد من مشاركة المجتمع المدني في الحياة العامة ويقوي الديمقراطية. كما تساهم المساءلة في تحسين كفاءة استخدام الموارد العامة، حيث يتم مراقبة النفقات وضمان توجيهها نحو المشاريع التنموية الحقيقية بدلاً من إهدارها في قضايا الفساد، في السياق التنظيمي، تفرض المساءلة على المسؤولين تبني معايير عالية من الشفافية في أعمالهم، مما يقلل من الفساد ويعزز مناخ الأعمال والاستثمار. ومن الناحية الأخلاقية، تشجع المساءلة على تبني قيم النزاهة والأمانة في العمل، مما يخلق ثقافة مؤسسية قوية قادرة على الحد من الفساد بفعالية.

من خلال ما سبق، تتضح أهمية المساءلة في تعزيز النسق القيمي العام، حيث ترتبط ارتباطاً وثيقاً بقيم الشفافية والديمقراطية والتمكين. فالمساءلة تضمن أن يكون هناك وضوح في الإجراءات والقرارات المتخذة، مما يدعم الشفافية ويقلل من احتمالية الفساد. كما أنها تعزز من مبادئ الديمقراطية من خلال تمكين الأفراد من محاسبة المسؤولين والقيادات على أفعالهم. إضافة إلى ذلك، تمكّن المساءلة المواطنين من المشاركة بفعالية في إدارة شؤونهم، مما يسهم في تحقيق التوازن بين السلطة والمجتمع وتعزيز الثقة بينهما.

وذلك من خلال السعي الدؤوب إلى تحقيق جودة الخدمات العامة، وتحسين مستوى. كفاءة فعالية الإدارة العامة، وتحقيق الالتزام بتنفيذ السياسات العامة على نحو صحيح[15]

ثالثا: العلاقة التكاملية بين الشفافية والمساءلة:

الشفافية والمساءلة هما مفاهيم مترابطة تعزز بعضها البعض. فعدم وجود مساءلة يُضعف دور الشفافية، وبالمثل، الشفافية تعزز فعالية الإجراءات المساءلة. يعمل وجود هذين العنصرين سويًا على تشكيل إدارة حكومية راشدة وفعّالة، حيث تقدم الخدمات بشكل يلبي احتياجات المواطنين، وتوفر بيئة تشاركية نزيهة ومستقرة.

كما توفر الشفافية المتطلبات الأساسية لإقامة أنظمة مساءلة فعالة تسهم في تحقيق الأهداف المرجوة، مثل إيجاد حلول مناسبة للعديد من المشكلات التي تواجه الإدارة الحكومية. من خلال الشفافية، تصبح الإدارة أكثر قدرة على التصدي للتحديات ومواكبة التغيرات الداخلية والخارجية في البيئة المحيطة بها. كما تتيح الشفافية فهمًا أفضل للقرارات والإجراءات، مما يعزز الثقة ويُسهل مواجهة الأزمات والتكيف مع المستجدات. بالمقابل فإن وجود أنظمة مساءلة على مستوى متقدم من الكفاءة والفعالية يساعد على تعزيز مفهوم الشفافية من خلال ما تتضمنه من آليات وعناصر[16]

تعد الشفافية والوضوح في القوانين والأنظمة واللوائح والتعليمات عوامل تحدد مدى شرعية المساءلة ومشروعيتها. ومن ناحية أخرى، تعزز المساءلة والشفافية شرعية الحكومة أو المسؤولين وسياساتهم العامة وقراراتهم أمام المواطنين، مما يزيد من شعور أفراد الشعب بالانتماء وأنهم يمتلكون التأثير الإيجابي في حكوماتهم. كما تعتبر الشفافية أداة مهمة إلى تحقيق المساءلة والديمقراطية وضمان نجاحهما وصولا إلى ما يعرف الحكومة المفتوحة، إذ أن العديد من القوانين تؤكد حق المواطنين في مراقبة وفهم وتقييم القرارات المتخذة من قبل المسؤولين، وهذا لا يمكن أن يتحقق إلا إذا توافرت الفرصة للحصول على المعلومات الصحيحة بصورة شفافة[17].

فالشفافية شرط في الوصل إلى المساءلة، وما لم تكن هناك مساءلة فلن تكون للشفافية أي قيمة، لأن الخطوة التالية للإفصاح هي المحاسبة؛ فيحرص كل موظف ومسؤول وعامل على الشفافية خوفا من المساءلة، فتراه يهاب الرشوة والسرقة وإن طمع في المال، ويخشى تجاوز حدود ما خوله القانون.

بالتالي يمكن القول إن تكامل الشفافية والمساءلة يعزز من نزاهة العمل الحكومي، الشفافية تؤدي في النهاية الى المساءلة وبالتالي فإن هاذين المفهومين متلازمين ويضمن استجابة أفضل لاحتياجات المواطنين، مما يسهم في بناء مجتمعات أكثر استدامة وتقدماً.

الفرع الثاني: الشفافية والمساءلة في الإسلام وارتباطهما بالحكم الراشد:

تعتبر الشفافية والمساءلة عنصرين أساسيين في الحكم الرشيد وأداتين فاعلتين لمكافحة الفساد، حيث يضمنان حماية مصالح الناس من الضياع والانتهاك. ويتكامل المفهومان مع بعضهما البعض في إطار تبني نهج أكثر كفاءة لتحقيق التنمية المستدامة وتحسين الحكامة في الإدارة. فبدون مساءلة، تفقد الشفافية قيمتها. وقد أكدت الشريعة الإسلامية على مبدأ المسؤولية الشاملة داخل المجتمع، حيث وُكل لكل فرد مجموعة من المسؤوليات التي تتناسب مع موقعه ومكانته، سواء في الدنيا أو الآخرة. ويتحدد مستوى الثواب والعقاب في الآخرة بناءً على تحمل هذه المسؤوليات في الحياة الدنيا، مما يعكس أهمية ممارسة المسؤولية في مختلف المستويات، تماشياً مع قوله عليه الصلاة والسلام «كُلُّكُمْ راعٍ وكُلُّكُمْ مَسْئُولٌ عن رَعِيَّتِهِ، والأمِيرُ راعٍ، والرَّجُلُ راعٍ علَى أهْلِ بَيْتِهِ، والمَرْأَةُ راعِيَةٌ علَى بَيْتِ زَوْجِها ووَلَدِهِ، فَكُلُّكُمْ راعٍ وكُلُّكُمْ مَسْئُولٌ عن رَعِيَّتِهِ»[18]

أولا: الشفافية في الإسلام:

إن الشفافية من منظور شرعي تعدل الوضوح والنقاء وعدم كتمان الحق والأمانة وعدم الغش، وهذه الأسس حضت عليها الشريعة الإسلامية، قال تعالى: ﴿وَلَا تَلْبِسُوا الْحَقَّ بِالْبَاطِلِ وَتَكْتُمُوا الْحَقَّ وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ﴾، [البقرة: 42]، وقال تعالى أيضاً: ﴿وَلَا تَكْتُمُوا الشَّهَادَةَ وَمَنْ يَكْتُمْهَا فَإِنَّهُ آثِمٌ قَلْبُهُ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ عَلِيمٌ﴾، [البقرة: 283]، فمن توفرت لديه المعلومات والحقيقة وجب عليها أن يكشفها ويقدمها لمن يستفيد لا أن يكتمها ويخفيها 19

إن الحاجة إلى الشفافية هي فوق كل شيء اعتبار شرعي مهم ويشكل أي نوع من الإخفاء أو الخداع أو محاولة التضليل مخالفة المبادئ العدالة والإنصاف في الشريعة الإسلامية، كما ورد في قوله تعالى: ﴿ يَاأَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُونُوا قَوَّامِينَ بِالْقِسْطِ شُهَدَاءَ لِلَّهِ وَلَوْ عَلَى أَنْفُسِكُمْ أَوِ الْوَالِدَيْنِ وَالْأَقْرَبِينَ إِنْ يَكُنْ غَنِيًّا أَوْ فَقِيرًا فَاللَّهُ أَوْلَى بِهِمَا فَلَا تَتَّبِعُوا

الْهَوَى أَنْ تَعْدِلُوا وَإِنْ تَلْوُوا أَوْ تُعْرِضُوا فَإِنَّ اللَّهَ كَانَ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرًا﴾، [النساء: 135]، وقوله تعالى: ﴿ وَيْلٌ لِلْمُطَفِّفِينَ (1) الَّذِينَ إِذَا اكْتَالُوا عَلَى النَّاسِ يَسْتَوْفُونَ (2) وَإِذَا كَالُوهُمْ أَوْ وَزَنُوهُمْ يُخْسِرُونَ﴾، [المطففين: 1-2-3]، في الإسلام، ترتبط المساءلة بالثقة والأمانة وهي مقياس لمدى التزام الأفراد بأداء واجباتهم. فإن الأمانة تشمل كل ما أو كلهم الله إليه وأمرهم بالعناية به فعلى المرء أن يعتني بالأمانة ويوفيها بالطريقة الصحيحة التي تقرها الشريعة ولا يجوز إهمالها أو خيانتها. قال الله تعالى: ﴿يَاأَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَخُونُوا اللَّهَ وَالرَّسُولَ وَتَخُونُوا أَمَانَاتِكُمْ وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ﴾، [الأنفال: 27]، وفي نفس السياق، فإن المساءلة في الإسلام هي أولاً من عند الله، حيث يطلب من المرء أن يرى صحائف أعماله يوم القيامة، ولقوله تعالى :﴿ لِلَّهِ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ وَإِنْ تُبْدُوا مَا فِي أَنْفُسِكُمْ أَوْ تُخْفُوهُ يُحَاسِبْكُمْ بِهِ اللَّهُ فَيَغْفِرُ لِمَنْ يَشَاءُ وَيُعَذِّبُ مَنْ يَشَاءُ وَاللَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾، [البقرة : 284]، حيث أن كل أفعال المرء محل المحاسبة من الله، كون أن المساءلة تكون من الله أولاً، ثم من الشعب ثانياً " من رأى منكم منكرا فليغيره ... " علاوة على ذلك فإن المساءلة مرتبطة بمبدأ التقوى، هذا ما يجعل المرء يدرك أنه سيحاسب على أفعاله أمام الله إما وجوبا أو اختياريا في الآخرة وهكذا، نخلص إلى أن التقوى نفسها ستبقي سلوك الشخص لكبح نفسه من أي قيود قد تضر به بمصالح الغير، كما أن التقوى وطاعة الله مترادفان، لأن الوعي بمراقبة الله هو ما يجعل المرء يخضع لطاعته أخيرا " أن تعبد الله كأنك تراه" والاثر البليغ الذي يتركه الإحسان في حياة المسلم .

ثانيا: مبدأ المساءلة في الإسلام (Accountability):

المساءلة في الإسلام تعني بشكل عام مراقبة ومحاسبة المسؤول أو الموظف بغض النظر عن مرتبته في هرم المسؤولية، وهي من المبادئ الأساسية في الشريعة الإسلامية. تُعد المساءلة ركيزة جوهرية في العلاقات بين الأفراد، حيث تبدأ من التزام العبد بخالقه أولاً وقبل كل شيء، ثم تمتد لتشمل العلاقات بين الأفراد في المجتمع المسلم فيقول تعالى: ﴿وَقُلِ اعْمَلُوا

فَسَيَرَى اللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ ۖ وَسَتُرَدُّونَ إِلَىٰ عَالِمِ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ فَيُنَبِّئُكُم بِمَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ ﴾، [التوبة: 105]،وروي عن رسول الله ﷺ أنه قال: «كُلُّكُمْ راعٍ وكُلُّكُمْ مَسْئُولٌ عن رَعِيَّتِهِ، والأمِيرُ راعٍ، والرَّجُلُ راعٍ علَى أهْلِ بَيْتِهِ، والمَرْأَةُ راعِيَةٌ علَى بَيْتِ زَوْجِها ووَلَدِهِ، فَكُلُّكُمْ راعٍ وكُلُّكُمْ مَسْئُولٌ عن رَعِيَّتِهِ"[20].

المطلب الثاني: آلية مكافحة الفساد من خلال مستجدات الشفافية والمساءلة في التعديل الدستوري 2020 توفير المعلومات والشفافية يعدان أساسيين في تعزيز الشفافية والمساءلة في الحكومات. فعندما تكون المعلومات متاحة بشفافية، يتمكن الجميع من تقييم أداء الحكومة والمؤسسات بشكل فعّال. بالإضافة إلى ذلك، يمكن للمواطنين من خلال هذه البيانات المتاحة مساهمة في توجيه القرارات الحكومية والتأكد من تحقيق العدالة والنزاهة. كما يُعتبر الشفافية والنشر المفتوح للمعلومات وسيلة فعّالة لتقليل حالات الفساد، وتحسين جودة الحكم والإدارة. وفي السياق ذاته، يساعد نظام مساءلة قوي على ضمان استجابة الحكومة لاحتياجات ومطالب المواطنين بشكل فعّال ومنصف. مما ينعكس على تعزيز الثقة بين الحكومة والمواطنين، وتعزيز الديمقراطية والحوكمة الرشيدة في المجتمع.

الفرع الأول: مستجدات التعديل الدستوري لدعم الشفافية والمساءلة:

أولا: المواد القانونية المضافة:

1- المواد القانونية المضافة لدعم الشفافية:

إن المشرع الدستوري الجزائري حرص أن يتضمن الدستور الجزائري الحالي لاسيما بعد تعديله سنة 2020 جملة من الأحكام والمبادئ التي تكرس الشفافية كأحد مقومات الحكم الراشد يمكن إجمالها فيما يلي[21]:

- **نصت المادة 9 في فقرتها 5** على ما يلي: يختار الشعب لنفسه مؤسسات غايتها ما يأتي: **ضمان الشفافية في تسيير الشؤون العمومية".**

- **نصت المادة 26 في فقرتها 3** ما يلي: "**تلزم الإدارة برد معلل في أجل معقول بشأن الطلبات التي تستوجب إصدار قرار إداري** ".

- **نصت المادة 54 في فقرتها 4 و8** على التوالي على ما يلي:

* " **حق الصحفي في الوصول إلى مصادر المعلومات في إطار احترام القانون**".

* **الحق في**[22] نشر الأخبار والأفكار والصور والآراء في إطار القانون واحترام ثوابت الأمة وقيمها الدينية والأخلاقية والثقافية".

- **نصت المادة 55 في فقرتها** 1: **يتمتع كل مواطن بالحق في الوصول إلى المعلومات الوثائق والإحصائيات والحصول عليها وتداولها.**

- **نصت المادة 137** في فقرتها 2 على ما يلي:" **يمكن كل لجنة دائمة من لجان الغرفتين تشكيل بعثة استعلام مؤقتة حول موضوع محدد أو وضع معين**".

- **نصت المادة** 155 على ما يلي:" **تقدم الحكومة المعلومات والوثائق الضرورية التي يطلبها البرلمان عند ممارسة مهامه الرقابية.**

- **نصت المادة 199** في فقرتها 2 على ما يلي: " يساهم مجلس المحاسبة في ترقية الحكم الراشد والشفافية في تسيير الأموال العمومية **وإبداع الحسابات.**

- تعبر هذه الأحكام والمواد المضافة عن إرادة قوية لدى المؤسس الدستوري في تعزيز المعايير الدستورية التي تكرس الشفافية كضمانة وآلية لتجسيد مبادئ الحكم الراشد، وهذا التوجه له من الأهمية ونحن أمام مواد دستورية تسمو على القوانين وتلزم المشرع بسن تشريعات وعليه من المتوقع أن تسن قوانين جديدة تتلاءم مع هذه الأحكام غير المسبوق في الجزائر يتعلق بحق النفاذ المعلومة وسير عمل الحكومة "ومما لا شك فيه أن هذه المنهجية التي أعدها المؤسس الدستوري سيكون لها الأثر البالغ في ترسيخ ثقافة الشفافية في الجزائر والتي كانت محدودة أو غائبة تماماً في تسيير الشؤون العامة"[23].

2- المواد المضافة لدعم المساءلة والرقابة حسب التعديل الدستوري:

جاء التعديل الدستوري الاخير ببعض المواد التي من شأنها تدعيم الأدوار الرقابية وتعزيز المساءلة منها ما يخص عمل البرلمان والمحكمة الدستورية ومجلس المحاسبة نذكر أهم المواد حسب التسلل كما يلي:

- المواد 103، 105 ،110 الفقرة الأولى من المادة 112، 113 مواد جديدة في التعديل 2020 اذ في مجملها تتحدث عن الوزير الاول في حال الأغلبية الرئاسية في الانتخابات ورئيس حكومة حال الأغلبية البرلمانية وهنا يكلف رئيس الجمهورية الأخير بتشكيل حكومته واعداد برنامج الأغلبية البرلمانية.
- نصت المادة 155: تقدم الحكومة المعلومات والوثائق الضرورية التي يطلبها البرلمان عند ممارسة مهامه الرقابية.
- نصت المادة 156: تقدم الحكومة لكل غرفة من البرلمان عرضا عن استعمال الاعتمادات المالية التي أقرتها لكل سنة مالية.

تختتم السنة المالية فيما يخص البرلمان بالتصويت على قانون يتضمن تسوية ميزانية السنة المالية المعنية من قبل كل غرفة من البرلمان.

- نصت المادة 157: يمكن للجان البرلمانية سماع أعضاء الحكومة حول كل مسألة تتعلق بالمصلحة العامة.
- نصت المادة 159: يمكن لكل غرفة من البرلمان في إطار اختصاصها أن تنشئ في أي وقت لجان تحقيق في قضايا ذات مصلحة عامة.
- نصت المادة 160: يمكن لأعضاء البرلمان استجواب الحكومة في أية مسألة ذات أهمية وطنية، وكذا عن حال تطبيق القوانين. ويكون الجواب خلال أجل أقصاه ثلاثون يوما.
- نصت المادة 199: مجلس المحاسبة مؤسسة عليا مستقلة للرقابة على الممتلكات والأموال العمومية.

ان الملاحظ للمواد المضافة في التعديل الأخير نجد التعزيز الواضح لمؤسسات الرقابة والمساءلة وعلى رأسها البرلمان إذ اضحى له دورا جديدا رقابيا على عمل الحكومة كما ذكرت انفا المواد أعلاه، هذه الآليات الرقابية تتأرجح بين المحدودة الأثر وأخرى تصل إلى تحريك المسؤولية السياسية، إن تقديم الحكومة لبيانها السنوي (حسب المادة 111) يشكل آلية مهمة جدا للرقابة والمساءلة كما انه يترتب عليه إجراءات رقابية تنصب على مسؤولية الحكومة ويتم ذلك من خلال اصدار اللوائح أو التصويت على ملتمس

الرقابة أو رفض التصويت بالثقة، هذه الإضافات الجوهرية ضمان دستوري للقضاء على الغموض واللاشفافية في سير عمل الحكومة والسياسة العامة.

كما كرس التعديل الدستوري لسنة 2020 كسابقه الاستجواب كوسيلة لأعضاء البرلمان في مواجهة أعضاء الحكومة تحصل في طياتها معاني قاسية كالمحاسبة والمؤاخذة لأعمال الحكومة[24]

ثانيا: هيئات ومؤسسات لتعزيز الشفافية والمساءلة:

فرضت اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد في مادتها السادسة على كل دولة إنشاء هيئة أو عدة هيئات لمكافحة الفساد وبعد مصادقة الجزائر على هذه الاتفاقية أولى المشرع الجزائري اهتماما كبيرا بضرورة إنشاء هذه الهيئات الرقابية التي اعتبرها من أهم آليات التصدي للفساد تختلف هذه الأخيرة والهيئات باختلاف المهام المنوطة بها والرقابة الموكلة إليها ولعل أهم هذه الهيئات مجلس المحاسبة، الديوان المركزي لقمع الفساد، السلطة العليا للشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته.

1– السلطة العليا للشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته:

أدرج المؤسس الدستوري في تعديل سنة 2020 للسلطة العليا للشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته ضمن الباب الرابع الخاص بمؤسسات الرقابة، حيث خصص فصلا كاملا وهو الفصل الرابع منه، وبذلك يكون المؤسس الدستوري قد أدرجها ضمن الإطار الصحيح لها وهو الرقابة خلافا لما تضمنه المؤسس الدستوري لسنة 2016 حيث أدرجها ضمن المؤسسات الاستشارية[25].

ويلاحظ تأكيد المشرع انها سلطة مستقلة، اذ تتمتع باستقلالية تامة في اتخاذ القرارات وهي بذلك تجمع بين وظيفتي التسيير والرقابة، وهو قرار وأسلوب مستحدث من لممارسة السلطة العامة.

وصفة الاستقلال تعني أنها سلطة ادارية مستقلة عن السلطة التنفيذية ولا تخضع لرقابتها اطلاقا بالرغم من أنها تتمتع بامتيازات السلطة العامة مما يمكنها من تحقيق أهدافها فيما يتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته[26].

حيث حسب المـــادة 205 تتولى على الخصوص المهام الأتية:

– وضع استراتيجية وطنية للشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته، والسهر على تنفيذها ومتابعتها،

– جمع ومعالجة وتبليغ المعلومات المرتبطة بمجال اختصاصها، ووضعها في متناول الأجهزة المختصة،

يحدد القانون تنظيم وتشكيل السلطة العليا للشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته، وكذا صلاحياتها الأخرى[27].

من خلال ما تقدم يمكننا القول بأن السلطة العليا للشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته، وبعد التعديل الدستوري الأخير إرادة المشرع أن يجعل منها مؤسسة رقابية بامتياز، ومع الصلاحيات الجديدة التي اسندت إليها كسلطة إصدار الأوامر أو دورها في إخطار مجلس المحاسبة والمؤسسات القضائية المختصة في حال عاينت وجود فساد او تجاوزات، وإصدار أوامر للمؤسسات والأجهزة المعنية، يعتبر خطوة نوعية في مجال محاربة ظاهرة الفساد بشتى أشكاله، ومع القانون رقم **08/22** تعززت هذه المكانة بتأكيد استقلالها من الناحية العضوية والوظيفية، ومدى صلاحياتها فيما يتعلق بمحاربة الفساد في مختلف الأجهزة الإدارية وغير الإدارية خاصة ما تعلق منها بمحاربة الإثراء غير المشروع للموظفين العموميين الذي ينتج غالبا عن قضايا فساد.

2– تعزيز دور ومكانة المشاركة السياسية للمجتمع المدني

كسابقة في الدساتير الجزائرية جاء التعديل الأخير بمكانة غير عادية للمجتمع المدني وذلك لتعزيز الدور التشاركي للمواطنين ومنظمات المجتمع المدني في تسيير الشؤون العمومية وتحقيق العدالة الاجتماعية والمساواة والحرية جاء هذا صريحا في ديباجة الدستور **2020**، كما نصت **المادة 10** منه على ذلك وجاءت المادة 16 في فقرتها الثالثة على:

"تشجع الدولة الديمقراطية التشاركية على مستوى الجماعات المحلية لا سيما من خلال المجتمع المدني". كما حملت **المادة 53** من التعديل الضمانات اللازمة لحماية الجمعيات ومنظمات المجتمع المدني فجعلت نشاطها مرتبط بمجرد التصريح به وحلها الا بموجب قرار قضائي بعدما كانت حلها في يد السلطة الإدارية المحلية المختصة، كما ذكرت المادة التشجيع المادي والمعنوي على انشاء مثل هذه الجمعيات.

كما جاءت **المادة 213** من التعديل الدستوري لسنة **2020** وضمن الهيئات الاستشارية استحداث المرصد الوطني للمجتمع المدني، والذي يُعد بمثابة آلية ودعامة أساسية للمساهمة في دعم أدوار المجتمع المدني والنهوض بمكانته وتطويرها عموما وإضفاء أهمية وفعالية أكثر على دوره الوقائي في مواجهة جرائم الفساد وتعزيز الدور الرقابي على مؤسسات الدولة

الفرع الثاني: مكافحة الفساد في الشريعة الإسلامية من خلال الشفافية والمساءلة.

الفساد مرفوض بطبيعته سواء من منظور الفطرة الإنسانية أو من الناحية الشرعية، وقد تم التحذير منهما في جميع الشرائع السماوية. ولهذا السبب، جعل الله تعالى نجاة الأمم السابقة مرتبطة بتجنبها الفساد والحذر منه، يقول عز وجل:﴿ **فَلَوْلَا كَانَ مِنَ الْقُرُونِ مِن قَبْلِكُمْ أُولُو بَقِيَّةٍ يَنْهَوْنَ عَنِ الْفَسَادِ فِي الْأَرْضِ إِلَّا قَلِيلًا مِّمَّنْ أَنجَيْنَا مِنْهُمْ وَاتَّبَعَ الَّذِينَ ظَلَمُوا مَا أُتْرِفُوا فِيهِ وَكَانُوا مُجْرِمِينَ﴾**، [هود: 116] فهذا نبي الله شعيب عليه الصلاة والسلام إذ يحذر قومه: ﴿**وَلَا تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ بَعْدَ إِصْلَاحِهَا ذَٰلِكُمْ خَيْرٌ لَّكُمْ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ** ﴾، [الأعراف: 85] والأيات في هذا المعنى كثيرة فهذا نبي الله صالح عليه الصلاة السلام يحذر قومه:﴿ **فَاذْكُرُوا آلَاءَ اللَّهِ وَلَا تَعْثَوْا فِي الْأَرْضِ مُفْسِدِينَ﴾**، **[الأعراف: 74]** وهذا يدل على أن من أهم واجبات الأنبياء والمصلحين والعلماء والدعاة النهي عن الفساد والإفساد في الأرض، وجاءت هذه الشريعة الخاتمة التي بعث الله بها رسوله محمداً لتؤكد على محاربة الفساد وأهله، ومن ذلك ما جاء عن أبي حميد

الساعدي له قال: استعمل رسول الله رجلاً من الأسد، يقال له: ابن اللتبية. فلما قدم على رسول الله قال: هذا لكم، وهذا لي أهدى لي، قال: فقام رسول الله صلى الله عليه وسلم على المنبر، فحمد الله وأثنى عليه، وقال: **ما بال عامل أبعثه فيقول: هذا لكم وهذا أهدى لي. أفلا قعد في بيت أبيه أو في بيت أمه حتى ينظر أيهدى إليه أم لا ؟! والذي نفس محمد بيده لا ينال أحد منكم شيئا إلا جاء به يوم القيامة يحمله على عنقه، بعير له رغاء، أو بقرة لها خوار، أو شاة تيعر**" ثم رفع يديه حتى رأينا عفرتي إبطيه، ثم قال: "**اللهم هل بلغت؟** مرتين[28]

تصدت الشريعة الإسلامية لهذه الظاهرة والحد من انتشارها بين الشعوب والحكومات بأساليب وسياسات مختلفة ومتنوعة تختص الجانب الروحي واخرى بالجانب المادي

الحديث عن الفساد في الشريعة الإسلامية واسع وشامل، وإذا تناولناه بهذه الشمولية فقد يكون الطرح ضعيفا، ومن هنا نرى أن الشريعة الإسلامية جاءت لتحقيق أداء الأمانة وضمان مصالح الناس وتيسير شؤونهم، بالإضافة إلى تحقيق الإحسان وإيصال الحقوق إلى أصحابها، كما حرّمت الشريعة استغلال المسؤولية بأي شكل من الأشكال، حتى لو كان ذلك من خلال التهادي، إلى جانب ذلك، منعت الشريعة كافة أشكال الرشوة والاختلاس. ونجد أن الضمانات التي تضمن تحقيق الصورة المثالية للأمانة والنزاهة متعددة ومتنوعة يمكن إبرازها في ثلاث مجموعات:

المجموعة الأولى: تعزز السبل المانعة من الفساد وهضم الحقوق والحث على التزين بالأمانة والنزاهة وحفظها انطلاقا من البعد التعبدي الشرعي المبني على خوف الله ومراقبته، حتى تتشكل لدى المسلم مراقبة ذاتية توجهه وتقوده الى" أن تعبد الله كأنك تراه"

المجموعة الثانية: عن طريق التشريعات والأحكام المحرمة لكل مظاهر الفساد كنصوص السرقة والغش والاختلاس والغلول والرشوة وغيرها.

المجموعة الثالثة: ترتكز على الجانب العلاجي وتعزز البعد الوقائي بالزجر وتشديد النهي وهذا من خلال سن منظومة العقوبات سواء كانت من قبيل الحدود أو التعزيرات[29].

هيئات في الشريعة الإسلامية لمكافحة الفساد:

عرفت الشريعة الإسلامية على نظام الدواوين وأُنشئت العديد منها، ولكل ديوان وظيفته الخاصة. من بين هذه الدواوين، توجد دواوين ذات وظائف رقابية بحتة مثل ديوان الحسبة وديوان المظالم، وهما الموضوعان الرئيسيان لهذا البحث.

أولا: ديوان الحسبة:

تعرف الحسبة بأنها مؤسسة رقابية تقوم بها الدولة الإسلامية عن طريق توظيف من يقوم بها مجال الامر بالمعروف والنهي عن المنكر في مختلف المجالات؛ الأخلاق والدين والاقتصاد داخل المجتمع هدفه حفظ وصون بيضة الدين والمجتمع وإقامة العدل والمساواة وحفظ أمن المجتمع واستقراره،

وقد شغلت وظيفة المحتسب في الإسلام حيزاً كبيراً من لدن المفكرين المسلمين وغيرهم و ذلك لما يقوم به المحتسب من الوظائف العديدة حتى شملت المراقبة والمتابعة على جميع أفراد الحكومة الإسلامية من الوالي إلى العاملين في السوق وللاحتساب في الإدارة الإسلامية وجهان هما المحتسب الرسمي والمحتسب المتطوع[30]

وفي القرآن الكريم كثير من الآيات تنبه إلى ضرورة الاهتمام بهذه الشعيرة ومنها:

1-**﴿وَلْتَكُن مِّنكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى الْخَيْرِ وَيَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنكَرِ وَأُولَٰئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾**، [آل عمران:104]

2- ﴿كُنتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ تَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَتَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنكَرِ وَتُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ ۗ وَلَوْ آمَنَ أَهْلُ الْكِتَابِ لَكَانَ خَيْرًا لَّهُم ۚ مِّنْهُمُ الْمُؤْمِنُونَ وَأَكْثَرُهُمُ الْفَاسِقُونَ ﴾ ، [آل عمران:104]

في **الأحاديث النبوية** نجد العديد من التوجيهات التي تؤكد على هذا المبدأ الشرعي منها:

1- عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: **من رأى منكم منكراً فليغيره بيده فإن لم يستطع فبلسانه فإن لم يستطع فبلسانه فإن لم يستطع فبقلبه وذلك أضعف الإيمان**"[31].

2- عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال " **إن الله تعالى يغار وغيرة الله تعالى أن يأتي المرء ما حرم الله عليه**"[32].

إن الدور المهم لولاية الحسبة في الحد من الفساد هي الصلاحيات التي يخولها المحتسب فمن أوسع اختصاصاته العقوبة الفورية و لابد أن يؤديها، و في هذا يقول ابن تيمية " الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر لا يتم إلا بالعقوبة الشرعية ولقد سار الصحابة رضي الله عنهم على هذا المنهج "ففي عهد الصديق كانت الرقابة في أسمى صورها ، فقد سار أبو بكر رضي الله عنه على نهج الرسول صلى الله عليه وسلم فلم يغير ولم يعدل[33] وقصته مع مانعي الزكاة والمرتدين أكبر شاهد على هذا، وكان يمارس هذا الدور على عماله بنفسه رضي الله عنه فلما جاءه معاذ بن جبل رضي الله عنه قال له أبو بكر ارفع لنا حسابك.

ولقد تطورت ألية الرقابة في عهد الخليفة عمر بن الخطاب رضي الله عنه فكان يولي أهمية كبيرة لمراقبة الولاة والتحقق من شكاوى الرعية، حيث كان يرسل محمد بن مسلمة للقيام بمهمة الرقابة على الولاة والتأكد من صحة الشكاوى الموجهة إليهم. وقد اشتهر الأخير بتحقيقاته في عدة قضايا، منها شكوى أهل العراق ضد واليهم سعد بن أبي وقاص رضي الله عنه، وكذلك تحقيقه في شكوى بعض أهل دمشق ضد واليهم سعيد بن عامر رضي الله عنه. هذه الممارسات تعكس التزام الإسلام بمبدأ المساءلة والشفافية لضمان العدل والإنصاف في المجتمع.

ومنه ومن خلال ما تقدم نستنتج ان مبدا الحسبة والرقابة تعد من أهم الأليات التي ركز عليها الاسلام قولا وفعلا في محاربة الفساد، خاصة وأنها تكمل المبدأ الأول وهو الجانب

الذاتي والروحي العقدي إلى الجانب المادي، وأمر بتفعيلها للحد من الفساد وانتشاره في المجتمع الاسلامي في جميع الجوانب (السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية)، لهذا يبقى مبدأ الحسبة والرقابة من المبادئ الأساسية التي يجب تفعيلها للتخلص من الفساد ومحاربته وفق المنظور الإسلامي[34]

ثانيا: ديوان المظالم: هو جهاز إداري مهم جدا كونه يختص في البت في الشكاوى والدعاوى التي يرفعها إليه الناس يشتكون فيها من جور بعض الولاة أو الحكام وتعسفهم. يختص ناظر المظالم باختصاصات متعددة بعضها استشاري يتعلق بمراقبة تطبيق أحكام الشرع، وبعضها إداري يتعلق بمراقبة أعمال الموظفين ولو بدون متظلم من الناس، كما يظهر من الاختصاصات الثلاثة الأولى، وبعضها قضائي يتعلق بفصل الخصومات بين الحكام والرعية، أو بين الرعية أنفسهم.[35]

ان القضاء الاداري او ما يسمى في التراث بولاية المظالم من أهم الوسائل المانعة للوقوع الفساد او منعه بعد وقوعه وقد كان السبب الرئيسي لنشأة ولاية المظالم هو وقف تعدي أو جور رجال الحسبة والوظيفة على العاملين والناس ولاية المظالم في عهود الإسلام الزاهرة هي أشبه بنظام القضاء الإداري الذي عملت به الدول المعاصرة والذي يختص في الفصل في شكاوى الناس وصغار العاملين من كبار رجال الدولة والحاكمين ولا يسمح المقام بذكر الأمثلة والشواهد على قضاء المظالم في العهد النبوي والخلافة الراشدة وما بعدها فهي حافلة، والدور الذي لعبه في الحد من الفساد بشتى صوره وأشكاله وأنه وسيلة رقابية على السلطة والولاة وسادة الحكم مانعة من الجور والاستبداد مبدأ كل فساد.

ثالثا: المساءلة ورقابة الرَعِيَّة في الإسلام:

في قوله تعالى:﴿ **وَقُلِ اعْمَلُوا فَسَيَرَى اللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ وَسَتُرَدُّونَ إِلَىٰ عَالِمِ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ فَيُنَبِّئُكُم بِمَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ**﴾، [التوبة: 105]، ما يؤكد أن المنهج الإسلامي منح المجتمع فرصاً واسعة لمراقبة الأعمال التي تقوم بها الحكومات والعاملين فيها

بهدف التأكد من كفاءتها وتحقيق الشفافية وتوظيف الإمكانات والوسائل المتاحة لها في شتى المجالات التي تحقق خير العباد والبلاد، ويظهر من هذه الآية الكريمة ان لأفراد المجتمع الحق في مراقبة اداء العاملين وسلوكهم في جميع المنظمات، ولا يقتصر حقهم على مراقبة اداء المستويات التنظيمية الدنيا في تلك المنظمات، انما يمتد ليشمل حتى المستويات التنظيمية فيها.

وتعرّف الرقابة الشعبية بأنها رقابة الأمة على الحاكم، أي متابعة الرعية لأعمال الرعاة ومحاسبتهم عليها لأنهم وكلاء مسؤولون عن نشاطهم أمام موكليهم بموجب البيعة(عقد الوكالة) التي تمت بين الطرفين[36] ويمكن تقسيمها إلى قسمين رقابة مؤسساتية: وهي رقابة شعبية رسمية يقوم بها نفر من المختصين ممثلين للشعب وهي أهم وأرقى من المسماة بـ رقابة عامة، وتظهر على هيئه (برلمان) ورقابة عامة ويقصد بها إشراف الأمة أفراداً وجماعات على نشاطات الراعي ومعاونيه، وهي رقابة شعبية عامة على أعمال الدولة الإسلامية وذلك تمشيا مع وجوب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وبناءً على أن المؤمنين بعضهم أولياء بعض.

خاتمة:

الشفافية والمساءلة من أهم الركائز الأساسية لمكافحة الفساد فكلما كانت هناك شفافية في التسيير وخضوع صانعي القرار والمسؤولين المحليين للمساءلة وتقبل المراقبة والملاحظات كان ذلك عاملا مهما في مجابهة ظاهرة الفساد ودليل على مدى فعالية الأجهزة المحلية، بالإضافة إلى تظافر كل الجهود الحكومية والقطاع الخاص والمجتمع المدني والإعلام المحلي ليس فقط من اجل التصدي لظاهرة الفساد وإنما للوصول إلى الحَوَكَمة الرشيدة.

إن مواجهة الفساد تتطلب اتخاذ إجراءات فعالة تشمل تعزيز الشفافية ونُظم المساءلة، وتعزيز الحوكمة الرشيدة، كما يتطلب الأمر أيضًا تعزيز الوعي العام حول أخطار الفساد

وآثاره السلبية، وتشجيع المشاركة المدنية وتعزيز دور المؤسسات الحقوقية في مراقبة ورصد الفساد وتضييق مشاربه.

وفي إطار التصدي لجرائم الفساد في التشريع الجزائري ونبذ أساليب ممارستها نجد أن للشفافية والمساءلة المكانة الجديدة الهامة والفعالة مع التعديل الدستوري الأخير 2020، كما وضعت مؤسسات وتشريعات تعزز هاتين القيمتين، منها السلطة العليا للشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته، وتعزيز دور المجتمع المدني الذي استحوذ على مكانة دستورية هامة لمحاصرة ظاهرة الفساد حيث تم منحه أدوارًا مستحدثة وضمانات دستورية قصد تحقيق الأهداف المنشودة، كما تعززت الأجهزة الرقابية منها البرلمان و مجلس المحاسبة و القضاء بتعديلات مهمة من شأنها رفع مستوى النزاهة والشفافية من خلال المساءلة والمحاسبة والمتابعة لمختلف أجهزة الدولة خاصة التنفيذية والمؤسساتية.

إن الآليات الدستورية المستحدثة للوقاية من ظاهرة الفساد ومواجهتها تمثل محورا أساسيا من محاور الإصلاح التي تضمنها التعديل الأخير أين تتضح مساعي المؤسس الدستوري في تبني استراتيجية وقائية واضحة المعالم لدرء ممارسات الفساد.

–أصبح دور السلطة العليا للشفافية والوقاية من الفساد والتصدي له في ظل القانون 22–08 ومقارنة بتنظيمها السابق أكثر فعالية، إذ كان يغلب عليها الطابع الاستشاري، وذلك بتوسيع صلاحياتها ذات البعد الردعي بما في ذلك تحويل ملفات قضايا الفساد مباشرة إلى النيابة العامة.

المساءلة في الإسلام تقوم على مبدأ المساءلة المزدوجة، المسؤولية أمام الله عز وجل والبشر تجاه بعضهم البعض. وخلصت الورقة إلى أن أهمية المساءلة التي تتعلق بالتمسك بالثقة والأمانة لتحقيق الحكم الرشيد. فالمساءلة تؤدي إلى الشفافية وتشرح بوضوح كيف يؤدي الشخص واجباته، ومن ذلك أنها تخلق الوعي بتقوى الله عند المسؤول أي كانت درجته

وبالتالي تجعله يؤدي وظائفه بمساءلة كبيرة لأنه يعلم أن الله سيحاسبه على الرعية إن حسنا فحسن وإن شرا فشر.

التوصيات:

- ضرورة منح استقلالية تامة للسلطة العليا للشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته، دون تبعيتها وخضوعها لأي سلطة، سواء من الناحية العضوية أو الوظيفية.
- تطوير رقمنه القطاعات والتسيير لضمان أكبر قدر من الشفافية ولتعزيز سبل المساءلة والمحاسبة وفق المدخلات والمخرجات الرقمية والاعتماد على الآليات التكنولوجيات الحديثة في محاربة الفساد، بما في ذلك استحداث منصة رقمية خاصة بتلقي التبليغات المتعلقة بقضايا الفساد.
- دعم الجهات الرقابية المالية والإدارية في محاربة الفساد، ودفعها نحو مشاركة المجتمع المدني في تعزيز النزاهة.
- ضرورة اعتماد أسس الكفاءة والنزاهة والجدارة في التوظيف خاصة في الوظائف العليا والمناصب الفاعلة والسامية في الدولة.
- دعم وتحفيز مؤسسات المجتمع المدني والجمعيات للمشاركة الفاعلة في اصدار القرارات التنموية والرقابة على التنفيذ وأن تلعب الدور الحقيقي الذي أقره التشريع وما يراد منها.

الهوامش:

[1] اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد المعمدة بموجب قرار الجمعية العامة رقم: 58/03 مصادق عليه بموجب مرسوم رئاسي رقم: 128/04 المؤرخ في 2004/04/19 ، الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 26 الصادرة في 2004/04/25.

[2] قانون الوقاية من الفساد ومكافحته رقم 01/06، المؤرخ في 2006/02/20، الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 14، الصادرة بتاريخ 2006/03/08.

[3] عبارة مضافة من ديباجة التعديل الدستوري 2020

[4] التعديل الدستوري 2020، الصادر بموجب المرسوم الرئاسي رقم : 442/20، المؤرخ في 2020/12/30، يتعلق بإصدار التعديل الدستوري، المصادق عليه في استفتاء أول نوفمبر 2020 الجمهورية الجزائرية الشعبية، العدد 82.

[5] فارس بن علوش بن بادي السبيعي، دور الشفافية والمساءلة في الحد من الفساد الإداري في القطاعات الحكومية، أطروحة دكتوراه جامعة نايف للعلوم الأمنية، المملكة السعودية 2010، ص 13

[6] عبد العظيم بن محسن الحمدي، الحكم الرشيد في صدر الدولة الإسلامية، دار الكتب، صنعاء، ط؛1، 2011م، ص 42.

[7] النزاهة والشفافية والمساءلة في مواجهه الفساد، منشورات الائتلاف من اجل النزاهة والمساءلة امان، القدس، فلسطين، ط؛ 3، 2013، ص 50.

[8] عصام عبد الفتاح مطر، الفساد الإداري، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2011، ص 260.

[9] عصام أحمد البيهجي، الشفافية وأثرها في مكافحة الفساد، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية مصر ،2014 ص.15

[10] سعيد علي الراشدي، الإدارة بالشفافية، دار نور المعرفة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى 2007، ص2.

[11] فارس بن علوش بن بادي السبعيني، دور الشفافية والمساءلة في الحد من الفساد الإداري في القطاعات الحكومية، مرجع سابق ص.37

[12] برنامج الامم المتحدة الإنمائي، المكتب الإقليمي للدول العربية ،برنامج إدارة الحكم في الدول العربية

[13] عبد العظيم بن محسن الحمدي، مرجع سابق، ص 43.

[14] عبير مصلح، النزاهة والشفافية والمساءلة في مواجهة الفساد، إصدار الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة، أمان، رام الله 2010. ط2، ص 110 .

[15] عادة شهير الشمراني، الشفافية والمساءلة في الدول العربية، مشكلات وقضايا في إدارة التنمية، كلية إدارة الأعمال، جامعة الملك سعود، المملكة العربية السعودية، 2012، ص 06.

[16] الطوخي سامي، عبد الله طاهر محمد، النزاهة والشفافية والإدارة، ضمن كتاب القيادات الإبداعية العربية في ظل النزاهة والشفافية، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، مصر، الطبعة الأولى، 2006، ص 105.

[17] عماد الشيخ داود، الشفافية ومراقبة الفساد، ضمن كتاب الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، الطبعة الثانية 2006، ص153.

[18] اخرجه البخاري، كتاب صحيح البخاري، باب المرأة راعية في بيت زوجها، رقم (5191)، دار التأصيل ، القاهرة، ط(01)، (2012م)، ج7، ص82.

[19] يونس الصوالحي وعبد العزيز الناهض، مبادئ ونظريات الحوكمة من منظور الشريعة الإسلامية، مجلة الرسالة، المجلد2، العدد2، الجامعة الإسلامية العالمية ماليزيا، كوالالمبور، 2018،ص 78.

[20] سبق تخريجه، صحيح البخاري ،ج7، ص82.

[21] كل العبارات التي سأدرجها مستحدثة في التعديل الدستوري 2020

[22] تختلف في الصياغة عن المادة 50-3 من التعديل الدستوري لسنة 2016 حيث جاء فيها: "نشر المعلومات والأفكار والصور والآراء بكل حرية مضمون في إطار احترام ...".

[23] حمامي ميلود، المعايير الدستورية للحكم الراشد وتطبيقاتها في التشريع الجزائري، أطروحة دكتوراه، قانون عام، جامعة تيارت، 2022/2021، ص 218.

[24] سعيد اوصيف، البرلمان الجزائري في ظل دستور 1996/11/28 المعدل و المتمم، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه القانون العام، جامعة الجزائر، 2016، ص363.

[25] أحسن غربي السلطة العليا للشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته في ظل التعديل الدستوري لسنة 2020، مجلة أبحاث، المجلد 6 العدد 1(2021)، ص692.

[26] عثمان حويذق، محمد لمين سلخ، النظام القانوني للسلطة العليا للشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته، مجلة العلوم القانونية والسياسية، المجلد 13، العدد 01، أفريل 2022، ص475.

[27] أنظر نص المادة 205 كاملا من دستور 2020 .

[28] اخرجه مسلم في صحيحه، كتاب الإمارة، باب تحريم هدايا العمال برقم (1832)، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه، القاهرة (1955م)، ج3، ص 1423.

[29] إبراهيم بن محمد القاسم الميمن، ضمانات مكافحة الفساد في الشريعة الإسلامية، جامعة الامام محمد بن سعود، مجلة العلوم الشرعية، العدد 25 شوال 1433هـ. ص208.

[30] الضحيان عبد الرحمن ابراهيم، الرقابة الإدارية: المنظور الإسلامي والمعاصر والتجربة السعودية، دار العلم، مؤسسة المدينة للصحافة، جدة، 1994، ص 150.

[31] اخرجه مسلم في الصحيح، باب كون النهي عن المنكر من الايمان، رقم(78)، مرجع سابق، ج1، ص 29.

[32] اخرجه مسلم في الصحيح، كتاب التوبة، باب غيرة الله تعالى، رقم(36)، ج4، ص 2114.

[33] إبراهيم طعت رمضان، النظام المالي في الإسلام، مكتبة المتنبي، السعودية، ط1، 2004، ص 204.

[34] بن بد العزيز خيرة، الحكم الغربي بين الفكر الغربي والإسلامي، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2013-2014، ص 212.

[35] وهبة الزحيلي ، كتاب الفقه الإسلامي وأدلته، دار الفكر، سوريَّة، دمشق، ط4، ج8، ص 254.

[36] أحمد داود المزجاجي الأشعري، مقدمة في إدارة الإسلامية، دار خوارزم العلمية للنشر، جدة، (2000) ، ص 112.